الخيارات الإستراتيجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي

Algerian strategy options towards the African Sahel countries

نعيمة بركان *
جامعة البليدة02 – الجزائر
en.berkane@univ-blida2.dz

محمود شرقي
جامعة البليدة02 – الجزائر
chergui.mahmoud@gmail.com

تاريخ الارسال:04/12/ 2023 تاريخ القبول:2024/06/03 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

تعد إفريقيا منطقة محورية بالنسبة للجزائر بحكم التاريخ والجغرافيا، و زادت الأهمية نظرا للروابط الجيواستراتيجية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، خاصة في ظل القضايا الإقليمية الراهنة التي تفرض نفسها على أرض الواقع، التي تستدعي معها مزيدا من التحولات و التحديات بالأخص ما تعلق بإنتقال التهديدات والأزمات من مناطق التوتر لدول الساحل الإفريقي، زاد معها تضاعف إدراك الدولة الجزائرية لمكانتها كفاعل مهم بالمنطقة محاولة بذلك تسجيل حضورها الفعال في سياستها الخارجية عبر العديد من الأدوات والخيارات من أجل تدعيم علاقتها مع دول الساحل لتحقيق شراكة عن طريق إنتهاج سياسة عقلانية منبثقة من فهمها للواقع الإقليمي، وهو ما دفع بالجزائر لترتيب أولويات سياستها الخارجية تعمل من خلالها على تنفيذ الأهداف المسطرة في ظل تزايد تصارع وتنافس القوى الخارجية والصراعات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأدوات والخيارات. منطقة الساحل الإفريقي. السياسة الخارجية الجزائرية. التنافس.

Abstract:

Africa is a pivotal region for Algeria by history and geography, and the importance has increased given the geostrategic links between Algeria and the African Sahel States. Especially given the current regional issues that impose themselves on the ground which calls for further transformations and challenges in particular related to the movement of threats and crises from areas of tension of the African Sahel States, The Algerian State's awareness of its position as an important actor in the region has increased, thereby attempting to register its effective presence in its foreign policy through many tools and options in order to strengthen its relationship with the Sahel States to achieve a partnership by pursuing a rational policy emanating from its understanding of regional realities. foreign policy, which prompted Algeria to prioritize its foreign policy, through which it was working to implement the prevailing goals in an increasing struggle and rivalry between external forces and international conflicts.

Keywords : Tools and Options. The African Sahel Region. Algerian Foreign Policy. Competition.

* **المؤلف المرسل: الحوكمة والتنمية المستدامة**

مقدمة:

منذ الإستقلال لم تعرف السياسة الخارجية الجزائرية تغيرا ملحوظ ، حيث بنت أسسها على مبادئ ثابتة وكونت لنفسها هوية وعقيدة وطنية في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، إلا أن الوضع الراهن والمتأزم على طول الحدود البرية بإتجاه دائرتها الافريقية بالأخص قوس الأزمات منطقة الساحل الافريقي حال دون الوصول إلى استراتيجية قوية في إيجاد أرضية حقيقية لحل المشاكل الداخلية التي تعاني منها دول الساحل، ولأن ما يحدث يؤثر مباشرة على الأمن الجزائري لاسيما في ظل التدخل الأجنبي تحت مظلة التنافس والصراع بين القوى الكبرى، يحيل دون تحقيق الجزائر لمكاسب أهدافها المسطرة.

وبتحول منطقة الساحل إلى نقطة تتصادم و تتقاطع فيها المصالح و المشاريع الأمنية والاقتصادية الدبلوماسية وحتى العسكرية، استوجب على الجزائر إعادة برمجة توجهها الخارجي إدراكا منها للحاجة الملحة برفع حجم تفاعلاتها مع دول الساحل من خلال رسم استراتيجيات تمكنها من التحرك كدولة فاعلة ومهمة وريادية ، لذا وجب عليها توظيف قدراتها الكامنة في إطار ناعم أين يكون للجغرافيا والتاريخ والإمكانات والموارد دورا في تنفيذ مصالح الوطنية دون الإخلال بالثوابت، مع إنتهاج خيارات كفيلة مستحدثة تضمن لها توجها فعالا إزاء التهديدات المختلفة ضمن نهج الأهداف بحسب المصالح والمتغيرات ومقتضيات البيئة الساحلية مقابل ميراث المبادئ والثوابت.

و خلال ما سبق نطرح الإشكالية الآتية: بما أن الإنزلاقات الأمنية التي تحدث في دول الساحل تشكل مأزقا أمنيا ينطوي ضمن عدم تطابق المشاريع الدولية بخصوصية منطقة الساحل الإفريقي تفرض تحديات على الصعيد الداخلي و الخارجي يتطلب إعادة قراءة التهديدات المحيطة بالأمن الجزائري ومحاولة إيجاد سبل التكيف مع الوضع والمحافظة على الأمن بالقارة الإفريقية، ومن هذا المنطلق و مما سبق نطرح ضمن هذا المقال التساؤلات الآتية:

ما هي الإستراتيجية والخيارات المتاحة للجزائر ضمن مجالها الخارجي في ظل تعقيدات البيئة الساحلية؟ وهل يمكنها ترتيب الأولويات ضمن إزدواجية الأهداف والمبادئ في توجهها الخارجي إزاء منطقة دول الساحل الإفريقي؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية نصوغ الفرضيات الآتية:

1-مقتضيات الواقع المتأزم لمنطقة الساحل في مدركات صانع القرار الجزائري تدفع إلى ضرورة إحياء الدور والتحرك في المجال الحيوي.

2-التعامل مع التهديدات المستقبلية الإقليمية تتطلب تخطيط إستراتيجي متنوع الأدوات يربط حاضر ومستقبل الدولة الجزائرية باسترجاع علاقاتها مع دول الساحل .

أهمية هذا الموضوع تندرج ضمن إهتمام الجزائر بالدائرة الإفريقية بالخصوص منطقة الساحل الإفريقي، بإعتبارها بيئة معقدة ومتوترة تفرز تحديات على طول الحدود البرية المتداخلة تمس بأمن الجزائر، هذه الحتمية

تفرض على صانع القرار الجزائري إيجاد حلول مناسبة منبثقة من الفهم و التفسير العميق للتطورات الحاصلة بالمنطقة الإفريقية والتوجه نحو إستغلال آليات مختلفة ناجعة لإحتواء قوس أزمات دول الساحل الإفريقي.

كما أن الهدف الأساسي من هذا الموضوع هو تبيان وفهم حقيقة أزمات دول الساحل الإفريقي وإعادة ترتيب الأولويات وفق ما يتماشى مع متطلبات الوضع الراهن لتسطير بدائل تسهل حركية الدبلوماسية الجزائرية بالتعامل مع دول الساحل الإفريقي كمجال حيوي وإمتداد طبيعي للجزائر،خاصة ما تعلق بزيادة التنافس و إستقطاب المصالح و المشاريع بين القوى الخارجية.

من حيث المناهج إعتمدنا بحسب طبيعة الموضوع منهجين وهما:

المنهج الوصفي من خلال الوصف والإحاطة بالمتغيرات و صياغة التصورات في ضوء المعلومات المتاحة لإستنتاج العلاقات السببية المختلفة، وبما أن منطقة الساحل الإفريقي بيئة معقدة و متشابكة وقابلة للتغير والتبدل بحسب المعطيات و الظروف حيث يصعب إخضاع متغيراتها للقياس و الضبط، فالمنهج الوصفي أكثر ملائمة لفهم والإحاطة بالأبعاد الواقعية للمعطيات وإعطاء التفسير الملائم.

منهج صنع القرار بإعتباره يقوم على عملية صنع القرارات وفق عمليات تفاعل بين مختلف العناصر و ما تمثله من إدراكات وردود أفعال إزاء البيئة المحيطة، فإن منطقة الساحل الإفريقي بيئة هشة وما تفرزه من ضغوطات وتأثيرات بالأخص على أمن الجزائر يستوجب بلورة أزمات الساحل الإفريقي ومنحها الاهتمام مع إختيار بين البدائل المقترحة والحلول الممكنة بشأن إحتواء التهديدات.

كما دعمنا الموضوع **بنظرية الدور** بهدف فهم وإدارك المسارات التي تتخذها الدولة الجزائرية في إطار تفاعلاتها مع الفواعل و الوحدات بإختلاف مستويات التحليل، ما تعلق منه بالمستوى الإقليمي بالاخص أزمات منطقة دول الساحل الافريقي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، بما يتماشى مع القرارات و الإلتزامات المناسبة للدولة .

وقصد معالجة جوانب الموضوع ، قمنا بتقسيم هذا المقال إلى محاور ، حيث تناولنا في المحور الأول تعقيدات البيئة الساحلية الإفريقية التي تنتجها ال الأزمات الداخلية والخارجية، أما في المحور الثاني تطرقنا لطبيعة البيئة الداخلية للجزائر وعودة الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي عن طريق خيارات وبدائل مقترحة للحد من مصادر التهديد وبالنسبة للخاتمة إستخلاصنا النتائج و التوصيات.

أولا: تعقيدات البيئة المتأزمة لمنطقة الساحل:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي نقطة إلتقاء لمجموعة من العوامل الحضارية والتاريخية والجغرافية والإقتصادية والسياسية فهي محطة الحضارات الإنسانية و الإنتماءات العرقية و الطائفية والدينية كما أنها ذات موارد حيوية كبرى[1] ،يمكن أن تكون مصدر قوة لدول منطقة الساحل ضمن ما يسمى القارة الغنية لكن ما يجسده الواقع عكس ما تمتلكه هذه الدول ، في ظل ما يعرف بمنطق الأزمات والهشاشة والبيئة الأكثر تعقيدا لما تحويه

من صراعات ونزاعات وحروب إثنية وعرقية ودينية شكلت معضلة الأمن والهوية جزأها الرئيسي وتصادمية المصالح جوهر المعضلة.

1. معضلة الأمن والهوية:

تتوسط منطقة الساحل الإفريقي القارة الإفريقية مع قرب أكثر إلى الشمال، تمتد من السنغال و الرأس الأخضر و موريتانيا غربا، وصولا إلى السودان و إريتريا و جيبوتي و إثيوبيا شرقا مرورا بمالي و النيجر وتشاد أما حدوده من الشمال فيوجد المغرب ، الجزائر و ليبيا وصولا إلى مصر، ويمتد الساحل جنوبا إلى أقصى بوركينافاسو، و أجزاء من إفريقيا الوسطى، حيث قدر الجغرافيون عرضه من الشمال إلى الجنوب يتراوح بين أربعمائة وخمسمائة كيلومتر، أما طوله من الغرب إلى الشرق فيناهز 5500 كيلومتر^2، كما تندرج كونها أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر ب9 ملايين كلم²، التي تأخذ جزء من الجزائر، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا، بوركينافاسو وجزء من السنغال، ويمكن تقسيم منطقة الساحل الإفريقي إلى ثلاثة مستويات [3]:

-المستوى الأول: مالي، النيجر، تشاد تمثل دول العمق الساحلي الإفريقي.

-المستوى الثاني: السودان وموريتانيا تمثل دول الحواف الساحلي الإفريقي.

-المستوى الثالث: هم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل نجد كل من الجزائر وبوركينافاسو، نيجيريا وإريتريا، السنغال وجزر الرأس الأخضر.

ومن جهة أخرى تتمتع دول الساحل الافريقي بثروات طبيعية و مواد ضخمة كالذهب والنحاس اليورانيوم والنفط والغاز إلى جانب الإحتياطات النفطية، لذا أصبحت محور اهتمام لما لها من أهمية جيوبولتيكية واستراتيجية و إقتصادية، جعلت منطقة الساحل الافريقي تحتل موقعا هاما في خريطة النفط العالمية، فالأهمية الاستراتيجية للساحل مرتبطة أساسا بدول الجوار منها الجزائر، ليبيا، ونيجيريا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الافريقي[4]، وأكثر ما يميز دول الساحل هو التنوع العرقي و الديني و المذهبي وبنسيجه القبلي الاجتماعي جلهم مزارعين تقليديين[5]، حيث خلق هذا التنوع مشاكل و أزمات و صراعات داخلية أفرزت مأزق أمني و عدم إستقرار سياسي في دول الساحل الافريقي، يدق ناقوس الخطر على المستوى الداخلي و الخارجي على حد سواء.

وعليه بما أن منهج الأمن إرتبط بتداخل السياقات، وبتعدد في الأبعاد والمستويات والمرجعيات وفي المفهوم يكتنف في زواياه مسألة الأمننة التي ترتبط هي الأخرى بوجود تهديدات تنجم عن مدى فاعلية ومحورية سياسات الدول في إطار مدى تطور واهمية ودرجة التهديد[6]، التي من ضمنها دول الساحل الإفريقي.

فإن إعتبار مسألة الهوية أهم عنصر في السياسات الداخلية للدولة التي تقوم بوظيفة التعريف بالمجتمع وهي تلعب دورا مركزيا من النظام بمثابة الصورة التي تحملها الدولة وتتعامل على أساسها مع الأخرين، المكونة من نتاج التفاعل الاجتماعي الذي يشكل الهويات بشكل مستمر، نظرا لأن بناء الهوية يرتبط بالأفكار التي بدورها تؤسس للفعل الاجتماعي وللبنية الاجتماعية[7].

من هذا المنطلق أثبتت منطقة الساحل الإفريقي فقرها لمضمون الأمن واختراق الهوية نسيج الحياة المجتمعية في تفعيل الحروب الإثنية والعرقية والطائفية والدينية لتشمل حروب أهلية في معظم دوله، ومن أهم العوامل:

1.1. العوامل السياسية والأمنية:

-عدم الإستقرار السياسي من أهم أسباب عدم الاستقرار واللاأمن بدول الساحل الإفريقي التي تعاني هشاشة وضعف التسيير ما نتج عنه إنقلابات عسكرية كما هو الحال عليه في مالي، النيجر وموريتانيا، نتيجة إنتشار أنواع الفشل الأزموي من ذلك الفشل الدولاتي التي تعاني منها معظم دول منطقة الساحل وفقدان الشرعية لمعظم حكومتها، لم تستطع توفير الحاجات الضرورية من الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي لشعوبها، من شأن هذه الدول الفاشلة أن تأثر بشكل كبير في أمن دول المجاورة لها من خلال نزوح اللاجئين والهروب نحو مناطق آمنة ومستقرة، فهي بذلك عرضة للخطر بزعزة إستقرار المنطقة ككل، حيث تتواجد مالي والنيجر وموريتانيا والتشاد في خانة أخطر الدول التي تؤثر على جيرانها[8].

-فضعف الآداء المؤسساتي وهشاشة النظم السياسية لدول الساحل أدى إلى ضعف بناء آليات الوقاية وحل النزاعات الداخلية ما استوجب تدخل أطراف أجنبية لحل النزاعات، إرتبط ارتباطا وثيقا بازدواجية ضعف الأجهزة الأمنية نظرا للفراغ الأمني بالمنطقة وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان مع زيادة إنتشار الفساد السياسي ساهم بشكل كبير في تدني الأوضاع الداخلية[9]، لاسيما الانقلابات العسكرية يفسره ما يحصل حاليا في بوركينافاسو وتدهور الأوضاع الأمنية بها خير دليل على ذلك.

-بتحول منطقة الساحل إلى حاضنة للتهديدات الأمنية التي أصبحت تمثل جزءا مهم من مستقبل الاستقرار بالمنطقة هو تنامي هذه الأخطار عبر إختراق الأنشطة غير المشروعة المنتشرة على طول إمتداد منطقة الساحل[10]، من تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية وكذا الإتجار بالبشر، مع تفشي تجارة الأسلحة والجريمة المنظمة زاد من توسع دائرة التنظيمات المسلحة التي بايعت معظمها الولاء لتنظيم داعش[11]، قد أضفت أجندة معقدة وإنسداد في هياكل دول منطقة الساحل، يعوق جميع المحاولات الرامية لتسوية السلام بالمنطقة، ومن أخطر التحديات التي تعانيها البيئة الساحلية هو الجماعات المسلحة المنتشرة على الصحاري الواسعة فعمليات الإختطاف و العمليات الانتحارية تجاوزت حدود المنطقة مما يجعلها أمام تحديات أمنية صعبة[12]، بحيث تعتبر منطقة الساحل فضاء خصب للجريمة العابرة للحدود بكل أنواعها.

2.1. العامل الاجتماعي الاقتصادي:

-تعد الهويات الفكرية المختلفة القبلية والعرقية والإثنية والطائفية جراء ضعف التحكم وإنتشار الفساد نتاج غياب الأمن ساهم بشكل لافت إلى حروب أهلية غذت أهم مصادر التهديد المتمثلة في الجماعات الإرهابية

بتنظيماتها المختلفة العابرة للقارات الموزعة على معظم دول الساحل تشاد والنيجر ومالي، خاصة بعد إنهيار نظام القذافي بليبيا نتيجة الإنقلات الأمني وانتشار الأسلحة حولت معها المزيد من التنسيق والتقارب بين التنظيمات الإرهابية لاسيما القاعدة وتنظيم داعش مع السيطرة على معابر التهريب بالإقليم [13].

–و يعود تنامي ظاهرة الصراعات الإثنية والعرقية في المنطقة لغياب سياسة وطنية موحدة زيادة إلى سوء توزيع الثروات بين القبائل التي تختلف في هوية التركيب الاجتماعي والعقائدي نتج عنه التمرد والعصيان والعنف فمعظم دول الساحل فشلت في إدارة أزماتها نتيجة إستفحال النزاعات الأثنية والعرقية التي تنشأ من دولة لأخرى وصعوبة بناء نسيج إجتماعي موحد الهوية لشعوبها وغياب هوية الدولة الوطنية منها أزمات السودان ، النيجر ومالي، أيضا الصراعات العرقية في موريتانيا[14].

–إن النزاعات والتوترات التي خلقتها الهويات المختلفة للمجتمع الساحل الافريقي خلقت جوا مناسبا لتدخل أطراف وقوى خارجية زادت الطين بلة ما جعل الوضع أكثر تأزما وكارثية ، أهمها أزمة الطوارق في مالي خصوصا أن الإنسجام بين الجماعات الإثنية والعرقية أمر صعب نتيجة الثقافة واللغة والمنطلقات الفكرية، كونت ثالوث التخلف والتهميش و العنف ، فالعامل الإثني والعرقي والطائفي أهم محددين بتصعيد أزمات والنزاعات المسلحة بالمنطقة[15]، ما يفسر أن الأفكار التي تبني الهويات تؤثر في بناء نسيج المجتمعات في ظل غياب هوية الدولة وفقدان القدرة على إقامة المساواة ، للأسف هذا سمح للتنظيمات الإرهابية و الجهادية والجماعات المتطرفة توظيف تشتت الهوية ونقص النضج العقائدي مع إنقسام المجتمع الساحلي لمصالحها وتوسيع عدد المجندين داخل جماعاتها، ساهم في إنتشارها نظرا لتقارب الحدود الجغرافية بين دول الساحل.

3.1. العامل الاقتصادي:

– تساعد العوامل الجغرافية الصحراوية والمناخ في تعميق المشكلات الأمنية والإقتصادية بمنطقة الساحل حيث يؤثر الجفاف و الإعتماد على الوسائل التقليدية والرعي إضافة لتزايد موجات الهجرة ميزت المنطقة بما يسمى الرحل، فالظروف الاقتصادية تدفع بالسكان نحو النزوح لدول المجاورة كالجزائر وليبيا[16]

–علاوة على ذلك لآثار التغير المناخي والظروف المناخية القاسية دورا بارز من خلال إنتشار الفقر وإنعدام الامن الغذائي تؤثر بلا شك على إستدامة الموارد، أين تتصاعد النزاعات الأهلية بين التنافس على الأراضي الزراعية ومصادر المياه[17]، كل ذلك يجعل من العامل المناخي وسوء الوضع الاقتصادي ذريعة حقيقية لتدفق المهاجرين والنازحين باحثا عن حياة أفضل.

– التطورات الأخيرة لعام 2023 التي عرفتها كل من النيجر، مالي، السودان المتمثلة في الإنقلابات والصراعات العسكرية، زادت في نسبة تدفق النازحين و المهاجرين من هذه الدول تضاعفت معها حجم الأزمات الإنسانية تحمل في طياتها تداعيات سياسية و أمنية بإنتشار الفوضى تزيد من عدم إستقرار المنطقة إقليميا[18].

2. معضلة المصالح:

–لطالما اعتبرت لغة المصالح وتحقيق المكاسب أصل التواجد الغربي بمنطقة الساحل الإفريقي، وإن اختلفت التوجهات والمشاريع والمبررات الكل يلتقي عند نقطة واحدة وهي التكالب على موارد وثروات دول الساحل الافريقي، فعندما تتلاقى المصالح وتتصادم وتتقاطع في نفس الوقت تزيد من حدة الأزمات الداخلية التي تتولد بسبب تنافس سياسات القوى الكبرى المتواجدة بمنطقة الساحل الافريقي مستغلة بذلك مقاربة الدولة الفاشلة من أهمها[19]:

–ارتفاع نسبة الفقر مع خفض الخدمات الصحية والتعليمية ما نشهده حاليا بمالي النيجر وتشاد.

– تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة يزيد من قلق الدول الغربية خوف من الانفلات الأمني نتيجة ضعف السيطرة على التنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به خاصة في شمال مالي.

– إختطاف المواطنيين الغربيين بهدف الفدية وإطلاق سراح أعضاء الجماعة المسجونين ، إضافة لتواطؤ الدولة مع الجريمة المنظمة و وقوع إنقلابات عسكرية في مالي أهم عامل في نمو الصراع إذ تمارس هذه الجهات نفوذا سياسيا وعسكريا.

– تميزت منطقة الساحل بعناصر الثروة التي أعطتها أبعاد جديدة وحيوية للبحث عن الموارد، لها خصائص الجيو استراتيجية والجيواقتصادية بإمتياز ما جعل منها منطقة جذابة للقوى والفاعليين الدوليين المتنافسين على بسط النفوذ فيها، في إطار تفعيل سياسات مرتبطة بالمشكلات الأمنية خاصة الإرهاب مع تزايد الحركات المسلحة في المناطق التي تستهدف مصالح القوى الغربية منها الفرنسية والأمريكية، أضحت السمة الأساسية على طول الحدود الساحلية منها شمال وشرقي مالي، النيجر، نيجيريا و موريتانيا وجدت في مجالها الجغرافي مكانا للمناورة وميدان خصب للتدريب والإختباء كالقاعدة في بلاد المغرب العربي التي ركزت نشاطها على الجزائر وعلى المنطقة الشمالية، وعبر الحدود مع مالي وكذا النيجر و موريتانيا[20].

– فشدة التنافس بين القوى الأجنبية للوصول إلى الموارد الأولية و إلى الأسواق التجارية، و احتوائها للموارد الطاقة بما فيها الثروات المعدنية و الطبيعية جعلها محل التنافس الدولي و العالمي الموزعة على معظم دول الساحل منها موريتانيا، مالي ، النيجر، بوركينافسو نيجيريا من النفط والذهب والنحاس والزنك واليورانيوم[21].

إذا تفحصنا دول العمق الساحلي الافريقي نجد أن تشاد ذات ثروة نفطية إذ تصدر ما يقارب 200 ألف برميل يوميا من النفط ، ومالي ثالث منتج إفريقي للذهب ، بينما النيجر ثالث دولة مصدرة لليورانيوم و الرابعة عالميا في إنتاجه، وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل و إحتياطي يبلغ 36 مليار برميل، حيث إستقرار منطقة الساحل يعني إستقرار الدول الغربية في مصادر الطاقة و اليورانيوم بالنسبة لفرنسا هي منطقة نفوذ تقليدية وإثر إستعماري ومصدرا مهما للموارد و الثروات التي تمثل مصدر لأمن الطاقة، في حين روسيا تنسج علاقات جيدة مع هذه الدول للحصول على دعم أكبر على المستوى الدولي في مواجهة الغرب بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، مع الإستفادة من الفرص الاقتصادية و الوصول للموارد لفتح أسواق جديدة بتوسيع المبيعات العسكرية الروسية ، محاولة بذلك تقديم نفسها كبديل في الحرب ضد

الإرهاب مستغلة بذلك فشل الاستراتيجية الفرنسية في تحقيق إنجازات حقيقية بدول الساحل في الوقت نفسه التواجد بالقرب من مناطق التأثير الجيوسياسي في شرق و شمال القارة، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تعدى الاهتمام الجانب الأمني إلى دواعي جيواقتصادية للظفر بالمزيد من الإحتياطات النفطية و المعدنية بمنطقة الساحل، في حين كان التوجه الصيني بالمنطقة عن طريق إكتساحها لسوق التنقيب عن النفط في تشاد والسودان وموريتانيا منافسة بذلك لفرنسا، فيعتبر المد الصيني براغماتي إقتصادي يخلو من أي تبعات سياسية[22].

ولعل الأزمة الأخيرة في النيجر برزت جزء من المنافسة الدولية بين فرنسا المدعومة غربيا و أمريكيا التي ترفض أي تغييرات بالمنطقة لاسيما النيجر محاولة إستعادة النظام الدستوري بقيادة محمد بازوم، في الوقت الذي تسعى فيه موسكومن خلال فاغنر إلى التقارب مع النخب العسكرية الحاكمة الجديدة لإكتساب المزيد من التغلغل و النفوذ مستغلة بذلك توتر العلاقات بين العسكرين الجدد و فرنسا[23].

هذه الأسباب أعطت الشرعية للحكومات الغربية بالتدخل لحل المشاكل الداخلية في بلدان الساحل بحجة دعم مسار الأمن والاستقرار ومحاربة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة ، أعطها شرعية التدخل العسكري ما فعلته فرنسا بالتواجد في مالي، هذه التدخلات أنتجت ثنائية تصادم المصالح وتقاطع الأهداف .

ويتجلى مما سبق أن معضلة الأمن تكمن في غياب الاستقرار الداخلي ونقص أبسط ضروريات الحياة التي تحتاجها شعوب الساحل ترفع من درجة التهديد، بالإضافة إلى مشكلة هوية الدولة وهوية المجتمعات الساحلية التي تفتقر الى الانسجام والتفاعل ،كان من مضامينها الإستغلال الأمثل للجماعات المتطرفة للمعتقدات الدينية و كذا القوى الخارجية التي وجدت في واقعية الأمن و إشكالية الهوية مفعل لتبرير سياستها وتدخلاتها بدول الساحل لإستحواذ على منابع الطاقة ، و لعل التواجد الفرنسي دليل على ذلك فمرجعية المصالح و النفوذ صراع من نوع آخر على درجة عالية من الخطورة لدول الجوار.

ثانيا: التوجه الخارجي للجزائر و واقعية الخيارات المتاحة –ملامح إعادة الدور و ترتيب المصالح–

البيئة الساحلية الإفريقية معقدة وهشة، لذلك تتطرقنا إلى تحليل البيئة الاستراتيجية للجزائر وكذا العودة إلى منطقة الساحل الإفريقي من خلال المنطلقات والخيارات الممكنة والإقتراحات البديلة التي تشكل العناصر المختلفة لعمليات إتخاذ القرارات.

1. البيئة الاستراتيجية الداخلية للجزائر من منطلق دواعي عودة الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي:

– **المنطلق الجيوسياسي و الأمني:** تحتل الجزائر موقعا هاما هي نقطة وصل المتوسطية وقلب المغرب العربي وبوابة إفريقيا تجعلها بمكانة الدولة المركزية، منحها هذا التمايز الحركة في ظل التفاعلات الإقليمية بالأخص منطقة إفريقيا لاسيما على طول السواحل البرية، ما يزيد من نطاق تأثيرها وتوسع سياستها الخارجية فالجزائر تتمتع برؤية واسعة بحكم موقعها ما يؤكد مكانتها كدولة محورية، مع ضرورة مراجعة دواعي عودة الاهتمام بمنطقة الساحل التي تمثل عمقا فريدا إستراتيجيا، و إعادة مكانتها كدولة فاعلة أساسية لا مجرد مراقب

بالمنطقة بما أن الخصوصية الجيوسياسية والتاريخية للجزائر توفر لها مقومات التحول نحو العمق الاستراتيجي يتطلب توظيفها لبناء توجه خارجي متعدد نحو تحقيق المصالح الوطنية، فتميز الجزائر بسياسة خارجية حيادية غير تدخلية تدافع بشدة عن مبادئها محددت دورها دائما بالدبلوماسية[24]، ونظرا للظروف المستجدة في منطقة الساحل الإفريقي وجب إيجاد سبل للتكيف مع واقع الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية بإستثمار الموارد السياسية والإقتصادية والأمنية.

يمكن القول أن العقيدة الأمنية وارتباطها بالسياسة الخارجية تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات التي تواجه أمنها، في حين الجزائر تستمد عقيدتها من المبادئ العامة أهمها عدم التدخل وهي الرؤية التي حددها القانون والدساتير الجزائرية ، بحيث تتحرك وفق فضائها الجيوسياسي الإفريقي و هي مدركة تماما لأزمات الساحل على حدود 6343 كلم القوس المرتبط بالعديد من المعضلات الأمنية والإقتصادية من بينها[25]:

أ–صعوبة بناء الدولة مع ضعف الهوية ساعد في تنامي الصراعات الإثنية.

ب–البنى الاقتصادية الهشة تصدر التهديدات الصلبة واللينة للجزائر.

ج–ضعف الأداء السياسي المتفجر من مالي وموريتانيا والنيجر و تشاد إضافة إلى بوركينافاسو أدى لإنتشار أنواع أشكال الجرائم.

د–تجهز منطقة الساحل على أسواق الأسلحة الخفيفة 80 بالمائة من الأسلحة موجودة مصدرها بؤر الصراعات التي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.

–منطلق تحليل المورد الاقتصادي لتوجه الخارجي: تعيد التغيرات العميقة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي تشكيل إتجاهات جديدة بما يتماشى مع طبيعة تحديات المستقبل ، فالجزائر داخليا تملك موارد القوة الكامنة من مورد الطاقة يمكن أن تتيح لها بناء جاذبية إقتصادية وإستثمارية نحو تحول طاقوي داخلي أكثر فاعلية يؤسس حياة جيدة من الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية، فرصة لتكون الجزائر رائدة إفريقيا في مجال الطاقة المتجددة يسمح بتطوير قطاع واسع من الخدمات ببناء محطات الطاقة و هذا المطلوب في وجه تحديات الظروف الداخلية والخارجية ضمن مساعي الدولة لتحسن نشاطات المنظومة الإنتاجية والصناعية لرفع إدماج المحتوى المحلي[26].

يعتبر النفط والغاز مدخل بناء الثروة من خلال وصول سعر البرميل إلى مستويات قياسية مع العودة للنشاط الاقتصادي العالمي وإرتفاع الطلب حيث تتوقع الجزائر أن تحقق إيرادات من الصادرات وبحسب إحصائيات صادرات الجزائر من النفط والغاز إلى 24 مليار دولار خلال فترة 2021 ، حيث إرتفع إنتاج الجزائر إلى 121 مليون طن من النفط المكافئ منها أكثر من 77 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وفقا لأحدث بيانات منطقة أوبك إرتفعت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المسال خلال 2021 إلى 2.4 مليون طن مع إستمرار نمو صادرات الجزائر من الغاز والنفط، حيث نجحت في 2021 بتشغيل مشروع غاز جديد

لحقل حاسي مسعود للحفاظ على مستوى إنتاج بقدر بنحو 180 مليون متر مكعب يوميا، يساعد على تعزيز القدرات الإنتاجية الحالية لمواصلة تلبية المتزايد للسوق المحلية وطلبات التصدير[27].

تحتل الجزائر المركز السادس في قائمة أكبر الدول العربية المنتجة للنفط ، تسعى إلى تنفيذ إستثمارات بقيمة 8 مليارات دولار عام 2022 في إطار إستهدافها للإستفادة بشكل أكبر من قفزات سعر برميل خام النفط مؤخرا وأيضا تحقيقها لإكتشافات نفطية جديدة[28].

– **عودة الإهتمام بالدائرة الإفريقية** : زادت أهمية الاهتمام بمنطقة الساحل و افريقيا مع مجيء الرئيس تبون من خلال تعزيز الشركات مع تركيا والصين وروسيا، والقيام بزيارات كثيفة لدول إفريقية أهمها نحو الساحل متوجها إلى نيجيريا والنيجر، مالي حيث طبعت المجال الأمني والسياسي والإقتصادي والحصول على الدعم الافريقي تجاه قضايا الساحل والدخول إلى الأسواق الإفريقية، فدستور 2020 حمل تعديلات شملت السياسة الخارجية في إمكانية إرسال قوات عسكرية إلى الخارج للمشاركة في عملية حفز السلم والأمن تحت إشراف أممي ، والتوجه نحو دبلوماسية إقتصادية ، متضمنا إعادة التوجه نحو العمق الافريقي تم من خلال ذلك بناء جزء رئيسي من الطريق السريع عابر للصحراء ربط الجزائر–بلاغوس (نيجيريا) مع وصلات إلى تشاد ومالي النيجر وتونس، حيث كلف الجيش الجزائري بتنفيذه حتى الحدود مع النيجر، إضافة إلى تفعيل مشروع إستراتيجي المتمثل في إنشاء أنبوب الغاز بين الجزائر نيجيريا يبلغ طوله 4.128 كم يجمع بين نيجيريا والنيجر والجزائر من أجل تصدير الغاز إلى الأسواق الأوربية ، في حين تم مشروع الربط بالألياف البصرية بين الجزائر نيجيريا العابر للصحراء مع التصديق على إتفاقية التجارة مع القارة الافريقية[29]

2. الخيارات المتاحة لإعادة تفعيل التوجه الخارجي بمنطقة الساحل:

تسعى الجزائر إلى تطوير علاقاتها بدول منطقة الساحل عبر العديد من الخيارات المتمثلة في كيفية توظيف الأدوات والوسائل المتاحة، لإستعادة علاقتها الدبلوماسية والحضارية والتاريخية مع دول منطقة الساحل التي تتمحور أساسا حول العمل من أجل إعادة الاستقرار بالمنطقة والحفاظ على الأمن الإقليمي، فمصدر التهديد لايزال قائما من قبل دول منطقة الساحل التي تعاني للأمن والإرهاب ومختلف أنواع الجرائم المنظمة ، كل ذلك يزيد الوضع سوءا وتعقيدا تدفع بصانع القرار في مدركاته للأوضاع إيجاد ورسم استراتيجيات تكمن في سبل وخيارات بديلة ذات فاعلية بتوجيه سياستها الخارجية تسودها العقلانية والحوار إنطلاقا من تحقيق عنصر الأمن والتنمية بهذه المناطق.

وعليه فإن من أهم الخيارات المتاحة هي الموارد الناعمة لتحقيق الهدف من خلال توظيفها على نحو يتلائم مع طبيعة السياق والقضايا في بناء استراتيجية مناسبة لتفعيل الموارد بحسب الهدف، منه حتمية توجه إدراك صانع القرار الجزائري بحسن إستغلاله للموارد الناعمة التي تمتلكها الجزائر بحسب خصوصية منطقة الساحل ونمط التفاعلات وفي سياق ذلك أهمها يتمثل في[30]:

التخطيط الاستراتيجي في مجال السياسة الخارجية: هو وضع رؤية إستراتيجية للدولة تنبثق من خلال برامج تكتيكية تتعامل مع ملفات محددة في السياسية الخارجية وأخرى تتعامل مع تحديات الأمن القومي، هذا نتيجة التغير المستمر في أهداف السياسة الخارجية وكذا التغير في طبيعة التهديدات، بناء على ذلك فهي عمل خطة شاملة لبلوغ الأهداف طويلة الأجل بإستخدام الموارد المتاحة، مع الإستناد في وضع استراتيجيات تستند على فهم الماضي لدراسة الحاضر وإمكانية التنبؤ بالمستقبل ،من منطلق تقييم الأهداف والوسائل والقدرات التي تمكن من تحقيق المصالح المنشودة، وهذا لا يكمن إلا بفهم الدولة لقدرات تحليل بيئتها الداخلية والخارجية وتكييفها بما يتناسب ومصالح الدولة وعقيدتها السياسية، ففهم التاريخ الذي يعكس تطور الدولة مع توظيف القدرات من منظور محصلة التفاعل بين المتغيرات ضمن توافق زمني و عملياتي ممنهج لتحقيق النتائج .

وبالتالي وإسقاطا على ما سبق فالتوجه الخارجي للجزائر ضمن منطقة الساحل من منطلق إرتباطات تاريخية وجغرافية لفهم الحاضر و توضيح الرؤية لمستقبل التوجهات، مع الإستفادة في كيفية توظيف الموارد والإمكانات التي تملكها الجزائر بإيجاد خيارات استراتيجية ناجعة تعود بالفائدة في إطار الموازنة للمحافظة على الأمن الجزائري وسلاسة التعامل مع ملفات وطبيعة التهديدات القادمة من منطقة الساحل، بما يتماشى وطبيعة التغيير في الأهداف دون تجاوز قاعدة الثوابت التي تمثل الأرضية المستوحاة في توجيه سلوك السياسة الخارجية الجزائرية أهمها ملامح العودة كدولة مؤثرة منافسة للمصالح المعادية لتواجد الجزائري بمنطقة الساحل بواسطة:

أ-**الخيار السياسي الدبلوماسي (الأداة المرنة لأداء الدور)**:تحكم السياسة الخارجية الجزائرية البنى القانونية والدستورية التي تحدد معالمها وتوجهاتها من خلال دساتير الجزائر، نصت مبادئها على احترام حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول للحفاظ على مبدأ السيادة والتوجه نحو حل النزاعات بطرق سلمية سياسية ودبلوماسية ، فنطاق الجغرافي لمنطقة الساحل هو إمتداد للأمن الجزائري وعمقه الاستراتيجي تفرض طبيعة التفاعلات به تفعيل ديناميكية نشطة للدبلوماسية الفعل لدفع ضمان الاستقرار تجنب أنماط التمزق مع الحفاظ على كيان موحد ضمن التحرك الجماعي للمجموعة الافريقية هو الحل الأكثر فاعلية[31]، ، فالجزائر منذ 2011 وهي تتصارع مع مختلف التهديدات على مستوى الحدود الجزائرية، بدأ بالثورات العربية لدول الجوار ليبيا وتونس إلى الأزمة في مالي والنيجر وتفاقم قوس الأزمات بهذه المنطقة إلى تشاد وبوركينافاسو، إلا أنه مع الحراك الشعبي الذي قام به الشعب الجزائري في 2019 أعطى دفعا جديدا للسياسة الخارجية وتجلى ذلك في خطاب الرئيس عبد المجيد تبون "بأن الجزائر قوة إقليمية ومحورية ومؤثرة لكنها فقدت الجناح القوي وهو الجناح الإفريقي، بحيث أصبحت تهتم بملفات أخرى لذا وجب إسترجاع قوة الدبلوماسية للجزائر بعدم التدخل في الشؤون الغير وعدم التدخل في شؤونها الداخلية" لوضع الحد أمام تجاوزت بعض القوة الخارجية، بتجسيد توجه جديد للمجال الخارجي تجاه الساحل يتجلى في سياسة دبلوماسية نشطة واستباقية من خلال زيارات وزير الخارجية رمطان لعمامرة التي أعادة تفعيل سمعة الدبلوماسية الجزائرية[32] ، ولعل أقوى تأثير قمة الأمن والسلم الافريقي المحتضنة مؤخرا بمدينة وهران .

– **الخيار الاقتصادي (أداة المورد الناعم الخارجي):** من اهم أدوات القوة التي تمتلكها الدولة الجزائرية في تفاعلاتها الدولية والإقليمية لتحقيق مصالح إقتصادية بما أنها تحوز على مورد الثروة الطبيعية والمطلوب هو حسن توظيفها بما يخدم المصالح المتبادلة لكل من الجزائر ومنطقة الساحل من مبدأ [33]:

–تفعيل دبلوماسية إقتصادية بضرورة تعزيز وجودها الاقتصادي عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة كأنبوب الغاز العابر للصحراء الذي سينقل الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر مع تمويل دول الساحل بالكهرباء وإقامة مشاريع سكك الحديدية تربط بين دول الساحل منها فتح خطا بريا نحو السنغال.

– تعزيز علاقتها مع موريتانيا في إطار شركة سوناطراك النفطية ببدأ عملية التنقيب عن النفط التي تمت في شمال النيجر في حقل كفرا قرب الحدود الجزائرية الجنوبية.

–تصدير الإسمنت والحديد وبعض المواد الغذائية نحو موريتانيا، وإستغلال بدء سريان العمل باتفاقية التبادل الحر الافريقية.

– وأهم بند هو العمل على المزاوجة بين الدبلوماسية الإقتصادية والسياسية لتقوية الاقتصاد بإنعاش الحركة الاقتصادية الجزائرية لضرورة إعادة رسم النفوذ في القارة، خصوصا أن اللاعبين الدوليين الصين وتركيا وروسيا تجمعها علاقات جيدة مع الجزائر إقتصاديا.

لذا ومن منطلق هذه النقاط وجب أن تكون الجزائر دولة تضع القرارات الاقتصادية والسياسية بالمنطقة حيث أن النفط والغاز ومنابع الطاقات المتجددة تمكنها من اللعب الدور الاقتصادي في حال إستخدام الأمثل لتكون جزءا من النفوذ الاقتصادي.

– **الخيار الثقافي والبعد الديني (أداة لإسترجاع الرابط التاريخي والحضاري):** تعتبر عملية الثقافات والأديان آليات تطبيق الفكرة بصفة عامة أو في مجالات نوعية حيث أن ملتقيات الحوار ذوات مستويات متعددة، ومنها ذو نطاق المحدود إقليميا وفق القضايا محل الاهتمام، يتطلب تحديد أولويات الحوار إنطلاقا من متطلبات منطقة الساحل وسبل تحقيق التنسيق والتعاون في مجال الإختيار الاستراتيجي الثقافي والديني لبناء نمط ديناميكية جديدة في مدركات التوجه الخارجي لصانع القرار الجزائري[34].

تشمل العلاقات التاريخية وتواصل الحضاري مع بلدان الساحل ما تسميه المصادر التاريخية والجغرافية بلاد المغرب بأقسامه الأربعة تشكل الجزائر موقع القلب منه، بدءا من الفتح الإسلامي إلى الفترة المعاصرة التي لم تقف الحواجز الطبيعية أمام قيام علاقات وروابط فكرية وثقافية بين الجزائر وبلاد السودان الغربي، فكانت الحركة التجارية همزة وصل في إنتشار العامل الديني و الإسلام أعطى دعم للتواصل الحضاري والثقافي لايزال إلى يومنا هذا وربطها بعقيدة الدين والثقافة والتاريخ[35]، حيث لعب الدور الديني والسياسي والثقافي في ربط الصلة بين الجزائر ودول الساحل فنجد أن الشيخ المغيلي من الأوائل الذين أدخلوا الطريقة القادرية لنواحي الصحراء والسودان ، أخذها عنه أحمد البكاي الكنتي أصبحت تسمى الطريقة البكائية والذي جدد الطريقة في أواخر القرن 18 م أوائل القرن 19م هو الشيخ مختار الكبير، أين عملت الجزائر من خلال شيوخها على تقديم

دورس الوعظ والإرشاد وتصحيح مفاهيم الإسلام وعقائده في المساجد كان الشيخ المغيلي العالم والفقيه والمصلح أين قصده الطلبة من مختلف جهات إفريقيا فالطرق الصوفية مثل القادرية والشاذلية كانت موجودة في الجزائر[36].

كما كانت الجزائر مكان إلتقاء الحجاج القادمون من بلاد الساحل المنطلقة في مجموعات صوب ليبيا ثم مصر ثم أرض الحجاز، ما سمح خاصية التفاعل العلمي والمعرفة، أيضا كان التواصل عن طريق الرحلات بين الجزائر وبلدان الساحل لحضور المجالس العلمية والمساجد والزوايا لتنشيط حركة التبادل الفكري والثقافي مع تبادل المؤلفات في شتى فنون العلوم والمعرفة، و أعتبر إقليم توات وهي منطقة في الجزائر المعروفة سابقا بالمغرب الأوسط حيث يعد الإقليم إنتاجا علميا وحركة للعلماء الجزائريين وطلبة العلم القادمين من بلدان الساحل الافريقي بفضل حركة التبادل الفكري والثقافي والعلمي[37] .

أما بالنسبة للتيجاني هي أحد الطرق الدينية وأشهرها، إمتدت من إفريقيا الشمالية و دول إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الساحل على طول الشريط الذي يمتد من السنغال إلى القرن الإفريقي، انتشرت الطريقة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لدرجة أن عدد مريديها اليوم في السنغال والنيجر أكثر منه في الجزائر بالرغم من أن شيخ الطريقة مولود في الجزائر[38].

في حين أدرك النظام الجزائري في الستينات مع الرئيس الراحل هواري بومدين بأهمية البعد الديني في توظيف الطرق الصوفية في السياسة الإفريقية، والطرف الصوفية منتشرة في الجزائر بشكل واسع أهمها الطرق الثالثة المتمثلة في التيجانية والقادرية والطريقة الكونتية بأقصى جنوب الجزائر على الحدود مع مالي، أين تنتشر القادرية والكونتية في عموم دول الساحل الإفريقي بمالي وبوركينافاسو، والسنغال، وفي هذا الصدد قام الرئيس شاذلي بن جديد بنقل جثمان حفيد مؤسس الطريقة التيجانية الشيخ محمد حبيب المدفون بالسنغال إلى مسقط رأسه، ومع وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم عام 1999 زاد الإهتمام بالطرق الصوفية بشكل كبير وملفت ، حيث إعتمد عليها في تثبيت أركان حكمه وعمل على دعم الطرق الصوفية وإستخدمها بمثابة سلاح في مواجهة التيار السلفي الجهادي وكذا في سياسته الداخلية والخارجية، لكن سرعان ما تراجع الدور نتيجة الصعوبات التي مرت بها الجزائر، إلا أنها لازلت تحتفظ بعلاقات واسعة مع الدول الإفريقية ودول الساحل[39] ، خاصة في ظل التنافس المغربي في مجال البعد الديني إتجاه دول الساحل الافريقي.

و منه يمكن للجزائر ان تعيد إختيار أدوات توجهها الخارجي من منطلق إعادة بعث البعد الثقافي والفكري وإعادة توجيه البعد الديني كخيارات استراتيجية بحيث لها مكانة واسعة داخل المجتمع الجزائري في حل الخلافات ، تمكنها من تفعيل هذه الخيارات في سياستها الخارجية بعودة إحياء العلاقات الدينية والثقافية مع دول منطقة الساحل مع إستحضار الماضي لتجديد التعمق الخارجي مع دول الساحل، بحكم عامل التاريخ والحضارة الذي ربط الجزائر مع بلدان الساحل الافريقي منذ زمن بعيد، وحسن توظيفها للمنهج الثقافي والفكري والديني لمواصلة

نشر قيم التسامح والعلم مع المعرفة في مواجهة ومحاربة أفكار التطرف في منطقة الساحل، من أجل تقديم رؤية استراتيجية متناسقة مع خصوصية البيئة المعقدة للساحل الافريقي.

الخاتمـــة:

العمق الإفريقي للجزائر المتمثل في منطقة الساحل يشكل أهم التحديات التي تواجه إدراكات صانع القرار الجزائري للمجال الحيوي الذي تفعل فيه السياسة الخارجية للجزائرية، لتحقيق المصالح وإعطاء البدائل لإعادة تفعيل دواعي العودة للإهتمام بهذه المنطقة خاصة بعد التراجع الذي عرفته الجزائر نحو إفريقيا في السنوات الأخيرة أين تكمن المشكلة في بناء توجه خارجي بتفعيل الواقع والمكانة على مستوى الدور الذي تقوم به مع تثمينه بالإستغلال الأمثل لكل القدرات الكامنة الموجودة داخل المورد الناعم، وتوجيه في مجالها الخارجي نحو إعادة صياغة الأهداف بحسب واقعية الظروف وتعقيدات المنطقة الساحلية لإفريقيا، فآليات التفعيل موجودة من خلال تنشيط ديناميكية الدبلوماسية متعددة التوجهات بهندسة الأمن بكل أبعاده لاسيما التوجه الاقتصادي لظفر بنتائج تلامس الواقع والاهداف وتمكنها من مواجهة المصالح المتصادمة التي خلقتها القوى الأجنبية لمنع التمدد الجزائري في مجالها الطبيعي ومحاصرة التسويات السلمية الناعمة التي تضعها الجزائر ضمن مقاربات متعددة التوجهات.

بالخصوص ما حمله دستور 2020 و خطابات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لمدى الشروع في العودة مجددا إلى المنحنى الإفريقي الذي تميزه خطوط عريضة مع الجزائر، والسير نحو المورد الناعم الاقتصادي والسياسي والحقبة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، مع النهوض بكل ما كان في الماضي والحاضر، يبني علاقات وثيقة مع دول الساحل لمواجهة التهديدات الأمنية والإنسانية و الاقتصادية والعسكرية، سواء أكانت التهديدات من بيئة الساحل الأزماتية الداخلية أو تهديدات الناتجة عن قوى دولية وأطراف خارجية همها الوحيد تحقيق أكبر قدر من المصالح والنفوذ والهيمنة على الموارد الطاقوية على حساب أمن دول الساحل الإفريقي وشعوبه.

النتائج:

إن تنوع الأدوات والخيارات المستخدمة في تنفيذ الأهداف توظف في خانة القوة الناعمة ومدخل لبناء الثروة والهيبة من أجل إقامة علاقات وشبكات الإعتماد المتبادل مع دول الساحل الإفريقي، فهيكلة معطيات الوضع الراهن تدفع إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعلات والمحددات السياسية والإقتصادية الطاقوية منها

و الدينية والثقافية ومدى تأثيرها على صنع توجهات سياسة الجزائر الخارجية المتبعة، بمدى أهمية منطقة الساحل الجيواستراتيجية والجيوسياسية، يستدعي من الدولة الجزائرية تحليل سياستها الخارجية ضمن التخطيط الإستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية التي بدورها تعكس قرارات صانع القرار الجزائري في رسم توجهات الجزائر نحو إفريقيا كمنطقة ذات خصوصية متشابكة ومعقدة، تتيح إعادة برمجة معادلات تدخل في مسار تنامي الدور المحوري والريادي للجزائر كقوة إقليمية تسعى لإيجاد أرضية مشتركة بين كل القوى الدولية والإقليمية اللاعبة

على مستوى منطقة الساحل الإفريقي بالطرق السلمية التي تنطوي ضمن إزدواجية المبادئ والثوابت لسياسة الجزائر مع مواجهة المتغيرات تتطلب مكاسب تخدم المصالح الوطنية الجديدة في مجالها الحيوي الطبيعي الذي يمتد إلى دول منطقة الساحل الإفريقي.

هذه الأوراق التي تمتلكها الجزائر تمكنها من بلوغ القائد الإقليمي مع إعادة بناء نمط جديد من التفاعلات والحفاظ على سياسات الدفاع عن المنطقة بطرق القانونية ، ولا يمكن ذلك إلا في ظل ترتيب الأولويات بإعادة ترتيب البيئة الداخلية التي توجه السلوك الخارجي .

التوصيات : ومما سبق توصلنا إلى النقاط الآتية:

1.التركيز على الإصلاح الداخلي من خلال بناء عناصر القوة وتحصين الجبهة الداخلية لإرساء أسس الدولة.

2.تهيئة المؤسسات العسكرية لما نص عليه دستور 2020 والعمل المزدوج مع المؤسسات المدنية للحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي للجزائر مع تطوير سياسات الدفاع كوسيلة للوقاية من الأخطار المحدقة على الحدود الجزائرية الساحلية.

3.إعادة بث روابط الماضي التاريخي والحضاري المحدد لكيفية توظيف التوجهات الجديدة في عملية التخطيط الإستراتيجي لبناء علاقات مستقبلية منفعية مع الزيادة في عمق إدراكات المجال الحيوي الذي يمثل نقطة صراع وتجاذب في المصالح.

4.إستغلال مقومات القوة لإيجاد البديل لمواكبة التغيرات وعدم السماح بتحجيم دور الجزائر من قبل الفواعل الرئيسية الموجودة داخل المنطقة.

5 . العمل على إستعادة الريادة الجزائرية وإعادة بعث مقاربة الدور من جديد في افريقيا دون الإخلال بالثوابت من منظور مقتضيات الواقع الذي يحتم مراجعة سياسات الجزائر .

6.التعامل مع متغيرات البيئة الخارجية على خاصية التأثير والتأثر في مدركات التوجه الخارجي نحو حل الأزمات الساحلية والفهم العميق للوضع المعقد أين تتقاطع المصالح مع الدول الإقليمية والدولية.

7.التوجه نحو سياسة توازن المصالح والمبادئ في ظل المنظمات الافريقية لمواجهة هيمنة القوى الكبرى والتنافس لتفادي الخروج عن الدور الرئيسي في المنطقة والعمل الجماعي المتبادل لتدعيم التعاون بين دول الساحل لمواجهة التهديدات والتحديات والأزمات الإنسانية في المناطق الأكثر توترا بالساحل الإفريقي.

– وأخيرا على الجزائر وضع أرضية صلبة أكثر واقعية لواقعية التغييرات وفتح المجال لتخطيط الاستراتيجي في علاقتها الخارجية مع دول الساحل فإدراكات التنفيذ تحدد ملامح التوجه الخارجي الجزائري، حيث ينبغي الوضع في الحسبان إمكانية تراجع دور الجزائر مستقبلا إذا لمُ تجد اتخاذ التدابير وتوظيف مواردها بحسب التوجه متعدد الآليات والوسائل.

الهوامش:

[1]سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الأستراتيجية في إفريقيا:دراسة جيوسياسية، مجلة أكاديميا العلوم السياسية، المجلد06 ،العدد02 2020،ص338 .

[2] الساحل الإفريقي مرآة تعكس تنوع القارة السمراء،الموسوعة، الجزيرة نت،ص1-3على الموقع الساحل الافريقي/ https://www.aljaeera.net [3] سمير قلاع الضروس، نفس المرجع، ص337-339 .

[4] عبد الرحيم رحموني، الأمن الجزائري و الفضاء الإقليمي، ط1 ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2019 ، ص15 .

[5] عبد النور تومي، إنعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي على أمن الدول المغاربية: أزمة النيجر أنموذجا،ص2 ، مركز دراسات الشرق الأوسط، على الموقع http://www.orsam.org.tr/ar/nijer-krizi

[6]محمد الطاهرعديلة، الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي، مجاة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد05،العدد02، ديسمبر2020 ، ص 14 .

[7] محمد الطاهر عديلة، المرجع نفسه، ص 20 .

[8] أحمد حشاني،الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في إفريقيا منطقة الساحل وتهديد إستقرار دول المنطقة، مجلة أكاديميا العلوم السياسية ، المجلد06 العدد02 ،2020،ص ص 124-125.

[9] عمراني كربوسة، الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية، دار المنظومة، مجلد9 ، العدد34،أبريل2009،ص128

[10] محمد أحمد كين، الترابط بين المغرب العربي والساحل: ديناميكيات متغيرة وتحديات متنامية،12 مايو2021،ص2 ،على موقع http://camegieendment.org/sada

[11] بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من إستنساخ داعش في الساحل الأزماتي، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر2014،ص04 .

[12] محمد عبد الله بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء،دائرة المكتبة الوطنية،ص ص 28-29 .

[13] الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت، تقارير، مكز الجزيرة للدراسات، 31 أغسطس 2015 ص4 .

[14] عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص128 .

[15] خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والراهانات ، المجلة العربية للعلوم السياسية لبنان، العدد42،ص27 .

[16]كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2014،ص 36 .

[17] محمد أحمد كين، مرجع سابق، ص2 .

[18] محمد عبد الله بوبوش، مرجع سابق، ص 28-29 .

[19] أحمد عسكر، العسكريون الجدد و ملامح تشكل نظام إقليمي في الساحل، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، سبتمبر 2023 ، على الموقع// http: /acpss.ahram.org.eg

[20] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 13-14 .

[21]جميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 . ديسمبر2014 ص 332 .

[22]كريستوفرتشيفين، بينجامين فيشمان، ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، ص5 ، على موقعwww.randeurope.org

[23] سالي محمد فريد،الساحل و الصحراء مابين الإمكانيات الاقتصادية و فرص الإستثمار الجاذبة وبين إنتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة)،مركز فاروس للإستشارات و الدراسات الاستراتيجية، ص 6-13،على الموقع pharostudies.com/ ?p=7818 /http://

[24] أحمد عسكر، نفس المرجع، ص4-5 .

[25] بوحنية قوي ، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات 3 يونيو 2012،ص ص2-3 .

[26]عبد الرحمن صلاح، أزمة تهدد مشروع الطاقة الشمسية في الجزائر، فبراير2022/06/01 . على موقع www.attaqa.net.

[27] أحمد عمار، قطاع النفط والغاز في الجزائر2021 عام إستثنائي وإنتعاشة قوية ، 2022/06/01 ، على موقع www.attaqa.net

[28] أحمد عمار، أكبر الدول العربية المنتجة للنفط السعودية والعراق في صدارة القائمة، 2022/06/19 ،على موقع الطاقة www.attaqa.net

[29] سمية مدوم، الجزائر وإفريقيا:نحو البحث عن فاعلية الدور، مجلة متابعات إفريقية، العدد 15 ،الرياض، ص 53-54.

[30] إسماعيل زروقة ، نور الدين فلاك، دور التخطيط الإستراتيجي في رسم السياسة الخارجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، أكتوبر2018، ص ص 168-169 .

[31]فؤاد جدو، السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل ، مجلة المفكر، العدد الثالث، ص ص 324-326

[32] عبد النور تومي، التوجهات الجديدة للسياسة الخراجية الجزائرية، مركز دراسات الشرق الأوسط،2022/06/29

[33] الجزائر وسياسة النهوض إلى إفريقيا تحرك للدبلوماسية والشركات الاقتصادية،08 أغسطس2022 ،على موقع عربي، www.trtarabi.com

[34] أماني صالح،عبد الخبير عطامحروس، العلاقات الدولية:البعد الديني والحضاري،دار الفكر، دمشق 2008 ،ص8 .

[35] باهي فاتح، العلاقات الثقافية والفكرية بين الجزائر وبلاد السودان الغربي في العصر الحديث، مداخلة منشورة، جامعة الشهيد محمد الأخضر، الوادي، ص2

[36] زكري زكايره،التفاعل الثقافي الديني الحضاري بين الجزائر والسودان الغربي: الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي نموذجا، مداخلة منشورة ضمن مظاهر التبادل الحضاري بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي مابين القرنين16 و20 م

[37] باهي فاتح، المرجع السابق، ص6 .

[38] فتحي بولعراس، استخدمات الصوفية في التنافس الجزائري- المغربي في غرب افريقي. حالة التيجانية،مجلة السياسات الدولية،العدد220، المجلد55 ، أبريل2020، ص62 .

[39] المرجع نفسه،ص64 .